او حتى عن مجلس الأمن الدولي؛ وتتحرك الولايات المتحدة، في هذا المجال، ليس استناداً الى مشروع سلام متكامل ومعدّ سلفاً، وانما استناداً الى مجموعة تصورات وافكار واقتراحات تشكّل نوعاً من المخطط السلمي القابل للتعديل والتطوير، وعلى اساس ان تشجّع هذه الافكار والاقتراحات الاميركية اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي انفسهم على القيام بخطوات ملموسة وطرح افكار واقتراحات محددة تساعد على بدء مفاوضات السلام؛ وثالثاً واخيراً، التعامل مع اسرائيل بحذر، واستخدام اسلوب «الضغط غير المباشر» عليها، وتجنّب الوصول الى المواجهة الصريحة، قدر الامكان، بين الولايات المتحدة واسرائيل (**المستقبل**، باريس، ٢٥/٣/١٩٨٩، ص ١٦).

هذه القراءة لخطوط السياسة الاميركية ولحدودها تسمح، ولو بصورة اولية، القاء نظرة سريعة على بعض معالمها، كما بدت لنا خلال الشهر المنصرم. وفي وسعنا القول، ان اهم ما في هذه السياسة التي في طريقها الى التبلور، انها تدور، اجمالاً، في فلك ترتيبات وصياغة جديدة للحكم الذاتي مع قدر معيّن من السيادة المحلية الجدية التي تتعدى البلديات لتساهم في بناء جسور الثقة ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين، بأمل توسيع حلقة الحوار، خلال فترة زمنية لاحقة، ليشمل حواراً مباشراً ما بين المسؤولين الاسرائيليين و م.ت.ف. حول الوضع النهائي للارض المحتلة، انما بلا ضمانات، حسب قول احد الفاعلين الهامّين في صوغ السياسة الاميركية للشرق الاوسط، الذي اكد ان واشنطن لن تتعهد للمنظمة ضمان دور مباشر لها عندما يحين وقت التفاوض على الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**تايم**، ٣/٤/١٩٨٩، ص ٣٣).

في هذا الاطار، اكد وزير الخارجية الاميركية انه يجب على الفلسطينيين والاسرائيليين الّا يتوقعوا حل النزاع عبر «الخطوات الصغيرة» في الارض المحتلة، الهادفة الى بناء جسور الثقة بين الجانبين. واضاف «ان واشنطن ستقوم، خلال اتصالاتها مع اسرائيل وحوارها مع المنظمة، بالتشديد على الواقعية لمواقفهما حول المسائل الاساسية في النزاع، وهي: الارض مقابل السلام، والأمن الاسرائيلي، والحقوق السياسية للفلسطينيين». وقال: «سوف نحث على الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، لتهيئة الارضية لمفاوضات حول الاجراءات الانتقالية وحول الوضع النهائي للارض المحتلة» (**نيويورك تايمز**، ٢٢/٣/١٩٨٩).

في التأني السلامة

الالمام بابعاد هذه السياسة يتطلب استعراضاً سريعاً لمركّباتها كما وصلت اليها تطورات الموقف الاميركي، خصوصاً اثر مباحثات ادارة بوش مع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الذي كان في زيارة لواشنطن، واثر اختتام الجولة الثانية من الحوار مع المنظمة.

ويتلخّص السعي الاميركي الراهن في حثّ كل من اسرائيل و م.ت.ف. كل على حدة، على اتخاذ مبادرات متبادلة «لتهدئة الوضع في الارض المحتلة»، ثم السعي اليها حثيثاً مع الطرفين. ومن ابرز الافكار والمقترحات التي طلبت واشنطن من الاسرائيليين اعتمادها، البحث في مختلف الخطوات التعزيزية والمتبادلة مع الفلسطينيين، التي من شأنها «تخفيف حدة التوتر» في الارض المحتلة. والافكار المتعلقة بمثل هذه الخطوات تشمل حثّ اسرائيل على اطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين الذين احتجزوا خلال الانتفاضة، واعادة فتح المدارس، وايقاف الاحتجاز الاداري والاعتباطي في الارض المحتلة؛ وشملت، كذلك، حثّ اسرائيل على تخفيض مستوى الوجود العسكري في الاماكن الفلسطينية المكتظة بالسكان (توماس ل. فريدمان، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٣/١٩٨٩). في المقابل، طلبت واشنطن، عبر سفيرها في تونس روبرت بلّترو، من المنظمة، ايقاف التظاهرات، ومنع الهجمات ضد اسرائيل من الجنوب اللبناني، والتوقف عن توزيع «المناشير المثيرة» في الارض المحتلة. وفسّرت مصادر صحافية المقترحات الاميركية بالقول، ان ما تطلبه واشنطن من عرفات هو «ايقاف الانتفاضة مؤقتاً» في مقابل «تحسين الاوضاع» في الارض المحتلة، وان نجاح هذه الخطوة الاولى، من قبل الطرفين، قد يمهّد، في المستقبل، الى اشراك م.ت.ف. مباشرة في عملية السلام (**المصدر نفسه**، ٢٣/٣/١٩٨٩).